

التطورات الاقتصادية الدولية

نظرة عامة

سجل الاقتصاد العالمي للعام الثالث على التوالي معدل نمو منخفض لم يتجاوز 3.4 في المائة، ففي الوقت الذي ساهم فيه انخفاض أسعار النفط والسياسات النقدية التيسيرية في الدول المتقدمة في دعم وتيرة النمو الاقتصادي العالمي، فإن ارتفاع عدد العاطلين عن العمل في العالم، والذين تجاوز عددهم 200 مليون عاطل منهم نحو 18 مليون عاطل في منطقة اليورو، حدّ من قدرة الاقتصاد العالمي على النمو من خلال التأثير السلبي للبطالة على مستويات الاستهلاك الخاص، كما حالت الاضطرابات السياسية في عدد من المناطق الجغرافية هي الأخرى دون تحقيق الاقتصاد العالمي لنمو مرتفع الوتيرة.

سجلت الدول المتقدمة في عام 2014 معدلات نمو أفضل من تلك المسجلة في العام السابق عليه حيث شهدت منطقة اليورو تعافياً محدوداً من الأزمة التي لحقت بها خلال السنوات الأخيرة مما جعلها تحقق نمواً إيجابياً هذا العام بعد ما حققت انكماشاً خلال العامين الماضيين، في حين تمكن الاقتصاد الأمريكي من تحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبياً وإن كانت أقل مما كان متوقعا له، إلا أن التطور الملموس تمثل في ارتفاع فرص العمل التي تمكن الاقتصاد الأمريكي من توفيرها عام 2014. كما استفاد اقتصاد المملكة المتحدة من انخفاض أسعار النفط وارتفاع ثقة المستثمرين فيه مقارنة بمنطقة اليورو واستطاع تحقيق أعلى معدل نمو بين الدول المتقدمة عام 2014 بلغ نحو 2.6 في المائة. أما بالنسبة للاقتصاد الياباني فبالرغم من الإجراءات التوسعية التي طبقتها اليابان عام 2013 والتي ساهمت في نمو الاقتصاد الياباني العام الماضي، إلا أن الاقتصاد الياباني لم يتمكن من الاستفادة من أثر هذه السياسات ومن انخفاض أسعار النفط في تحقيق معدل نمو إيجابي خلال عام 2014 بل سجل انكماشاً طفيفاً. وخلال عام 2014، استطاعت البلدان النامية واقتصادات السوق الناشئة الاحتفاظ بكونها المحرك الرئيسي للنمو العالمي، رغم تراجع معدلات نموها مقارنة بمعدلات النمو المسجلة قبل الأزمة المالية العالمية. وقد ساهم تركيز هذه الدول على السياسات الداخلية الداعمة للنمو في تقوية الطلب المحلي في تلك البلدان.

ساهمت هذه التطورات في استقرار معدل نمو الاقتصاد العالمي عند نفس معدل النمو المسجل عام 2013 والبالغ نحو 3.4 في المائة. على مستوى الدول المتقدمة، حققت الدول المتقدمة معدل نمو بلغ 1.8 في المائة عام 2014 مقابل 1.4 في المائة عام 2013. أما فيما يتعلق بالدول النامية واقتصادات السوق الناشئة؛ فعلى الرغم من تحقيقها معدلات نمو مرتفعة مقارنة بالدول المتقدمة إلا أن تلك المعدلات تقل عن تلك المحققة العام الماضي، حيث بلغت 4.6 في المائة عام 2014 مقابل 5 في المائة عام 2013.

وتماشياً مع استقرار معدل نمو الاقتصاد العالمي، استقر معدل التضخم العالمي عند نفس المستوى المسجل العام الماضي. وقد ساهمت عدة عوامل في كبح التضخم، أهمها الانخفاض المسجل في أسعار النفط خاصة خلال النصف الثاني من عام 2014، والإجراءات التقشفية التي انتهجتها منطقة اليورو للسيطرة على الديون السيادية، وارتفاع معدلات البطالة في عدد من مناطق العالم. كما انعكس انخفاض معدل النمو العالمي والإجراءات التقشفية على معدلات نمو التجارة الخارجية عام 2014، فعلى عكس العقود الثلاث الأخيرة نمت التجارة بنفس معدل نمو الاقتصاد العالمي، حيث سجلت معدل نمو بلغ 3.4 في المائة عام 2014 مقابل 3.5 في المائة عام 2013.

فيما يتعلق بالديونية الخارجية، فتشير البيانات إلى ارتفاع إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى بنسبة 4.7 في المائة ليبلغ 7791 مليار دولار عام 2014 مقابل 7436 مليار دولار عام 2013، بما يعكس تزايد الاحتياجات التمويلية لهذه الدول على ضوء ارتفاع مستويات الاستثمار مقارنة بمستويات الادخار المحلية. أما فيما يتعلق بأسعار الصرف فقد شهدت عدة تطورات خلال عام 2014، حيث ارتفع سعر صرف الدولار مقابل اليورو والين الياباني والجنبة الإسترليني بما يعكس تحسن معدلات نمو الاقتصاد الأمريكي مقارنة بباقي الاقتصادات المتقدمة وإعلان الولايات عزمها العودة إلى مسارات السياسة النقدية التقليدية، وهو ما سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة خلال العام المقبل.

نمو الاقتصاد العالمي

شهد عام 2014 عدداً من القوى أو المتغيرات التي أثرت على معدل نمو الاقتصاد العالمي، إلا أن تلك القوى لم تؤثر في اتجاه واحد، بل كانت متباينة من حيث اتجاه التأثير، فمنها ما كان له تأثيراً إيجابياً، ومنها ما كان له تأثيراً سلبياً، في حين اختلف تأثير بعض تلك العوامل حسب مجموعات الدول المختلفة، وقد تمثلت هذه العوامل في:-

- الانخفاض الحاد في أسعار النفط، فقد تراجعت أسعار سلة أوبك بما يقارب من نحو 45 في المائة خلال الفترة يونيو-ديسمبر 2014 مقارنة بمستويات الأسعار المسجلة خلال النصف الأول من العام، مما أثر سلباً على معدل النمو بالدول المصدرة له نتيجة للخسائر المسجلة في الإيرادات النفطية لتلك الدول، وهو ما حدا بصندوق النقد الدولي في نهاية العام إلى تخفيض تقديرات معدلات نمو الدول المصدرة للنفط خلال عام 2014 مقارنة بمعدلات النمو المقدره قبل انخفاض أسعار النفط، في حين ساعد هذا الانخفاض نسبياً في ارتفاع معدل النمو بالدول المستوردة له.

- التطورات السياسية غير المواتية، وخاصة فيما يتعلق بالأزمة الأوكرانية، وما ترتب عليها من فرض عقوبات على روسيا أدت إضافة إلى عوامل أخرى إلى تراجع معدل نمو الاقتصاد الروسي، ناهيك عن تأثير ارتفاع المخاطر الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، وأثر تلك التطورات على النمو المسجل خلال العام.

- استمرار ارتفاع معدلات البطالة في عدد من الدول المتقدمة والنامية رغم السياسات الاقتصادية الاستثنائية التي تم تبنيها لخفض معدلات البطالة. فرغم مرور سبع سنوات على الأزمة لا يزال عدد العاطلين عن العمل مرتفعاً بما يؤثر سلباً على معدل نمو الاقتصاد العالمي، حيث بلغ معدل البطالة العالمي عام 2014 نحو 5.9 في المائة، في ظل ارتفاع عدد العاطلين عن العمل إلى 200 مليون شخص، وما لذلك من تأثير سلبي على نمو الاقتصاد العالمي.

- الانخفاض النسبي في أسعار المواد الأولية والسلع الغذائية، مما أثر سلباً على صادرات الدول النامية المصدرة لهما، وهو ما حد من قدرة الدول النامية والأسواق الناشئة على تحقيق نمو مرتفع الوتيرة عام 2014.

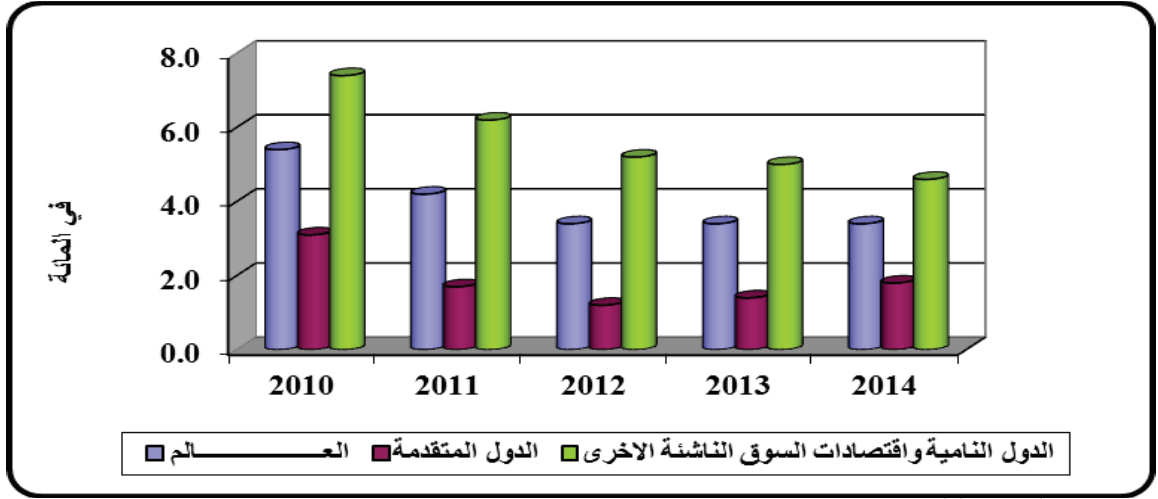
- الوضع الاقتصادي في منطقة اليورو، فرغم التراجع النسبي لخطر حدوث ركود في منطقة اليورو عام 2014 مقارنة بعام 2013، إلا أن حالة عدم اليقين المسيطرة على دول المنطقة وعدم تمكنها من الخروج من الأزمة وتحقيق النمو المنتظر كان له انعكاساته السلبية على نمو الاقتصاد العالمي. فبالإضافة إلى الدول مصدر الأزمة أثر الوضع الاقتصادي في فرنسا وإيطاليا سلباً على معدل نمو منطقة اليورو، فلم تعد هاتان الدولتان إلى جانب ألمانيا تقومان بدور المحرك الاقتصادي للاتحاد الأوروبي بل على العكس أصبحتا تمارسان أثراً سلبياً عليه.

- تناقض الزخم المتولد من حزمة السياسات الاقتصادية التي طبقتها اليابان خلال عام 2013 مما جعل الاقتصاد الياباني يحقق معدلات نمو أقل مما حققه في العامين الماضيين.

على ضوء ما سبق، حققت الاقتصادات المتقدمة معدل نمو بلغ 1.8 في المائة عام 2014 مقابل 1.4 في المائة خلال عام 2013، كما بلغ معدل النمو في الدول المتقدمة الأخرى 2.8 في المائة عام 2014 مقابل 2.2 في المائة عام 2013. بالرغم من هذا التحسن في معدل النمو إلا أنه مازال نصف المعدل الذي حققته تلك المجموعة عام 2010 حيث كان يبلغ نحو 5.8 في المائة. وحققت الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى معدلات نمو مرتفعة مقارنة بالاقتصادات المتقدمة رغم أنه أقل مما حققته خلال السنوات الخمس الماضية، فقد بلغ معدل النمو بالدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى 4.6 في المائة عام 2014 مقابل 5 في المائة عام 2013، مع ملاحظة تباين أداء الدول والمجموعات الفرعية داخل المجموعات الثلاث الرئيسية المذكورة. وفي ضوء ذلك بلغ معدل النمو الحقيقي للاقتصاد العالمي 3.4 في المائة وهو نفس المعدل الذي تحقق خلال العامين الماضيين.

وبالرغم من انخفاض معدل النمو بالدول النامية واقتصادات السوق الناشئة وحدوث تباطؤ حاد في كثير من الاقتصادات الناشئة الكبيرة، لاسيما اقتصادات دول أمريكا اللاتينية ورابطة الدول المستقلة، إلا أنها مازالت تقود النمو الاقتصادي العالمي، حيث سجل معدل النمو بتلك الدول ما يزيد عن ضعف المعدل المحقق بالدول المتقدمة، وذلك خلال عام 2014، الملحق (1/1) والشكل رقم (1).

الشكل (1): معدلات النمو الحقيقي للاقتصاد العالمي والدول المتقدمة والنامية واقتصادات السوق الناشئة (2010-2014)



المصدر: الملحق (1/1).

بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي في الدول والمجموعات الفرعية للاقتصادات المتقدمة⁽¹⁾، ارتفع معدل النمو الاقتصادي بدرجات متباينة في جميع الدول والمجموعات الفرعية باستثناء اليابان التي شهدت انكماشاً عام 2014، فقد حققت المملكة المتحدة أعلى معدل نمو بين دول المجموعة، حيث بلغ معدل نموها عام 2014 نحو 2.6 في المائة مقابل 1.7 في المائة عام 2013. ثم جاءت كندا في المركز الثاني لتحقيق معدل نمو بلغ نحو 2.5 في المائة مقابل 2 في المائة العام السابق. كما حققت الولايات المتحدة معدل نمو مرتفعاً نسبياً عام 2014 مرتفعاً بشكل طفيف مقارنة بالمعدل الذي حققته عام 2010؛ حيث بلغ معدل النمو بالولايات المتحدة 2.4 عام 2014 مقابل 2.2 في المائة عام 2013. أما منطقة اليورو فبعد أن كانت تعاني من انكماش عام 2013 بلغ نحو 0.5 في المائة عادت لتحقيق معدل نمو بلغ 0.9 عام 2014. في المقابل سجل الاقتصاد الياباني انكماشاً هذا العام بنحو 0.1 في المائة مقابل نمو بلغت نسبته 1.6 في المائة عام 2013.

بالنسبة للولايات المتحدة، فكما سبق الإشارة بلغ معدل نموها نحو 2.4 في المائة عام 2014 مقابل 2.2 في المائة عام 2013، ورغم هذا الارتفاع لا يزال معدل النمو أقل من المعدلات المتوقعة في بداية العام. وفي الواقع يرجع الفضل الأكبر في تحقيق هذا النمو للقطاع الخاص لما يتمتع به من مرونة ودينامكية ومن ثم توجيه موارده إلى القطاعات الرائدة، كما أن إنفاق المستهلكين – المصدر الرئيسي للنشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة – شهد ارتفاعاً خلال هذا العام. وقد بلغ أقصاه خلال الربع الرابع من عام 2014 مقارنة بالربع الثالث من نفس العام، حيث نما بنسبة 4.3 في المائة، وهو أكبر ارتفاع مسجل منذ الربع الأول من عام 2006. كما أن ارتفاع الصادرات الأمريكية وزيادة الإنفاق الحكومي ساهما في هذا النمو. من جانب آخر عزز انخفاض أسعار النفط من نمو الاقتصاد الأمريكي بما له من تأثير

(1) تشمل الدول المتقدمة في " آفاق الاقتصاد العالمي : إبريل 2015 " كل من: الولايات المتحدة، منطقة اليورو، اليابان، المملكة المتحدة وكندا.

إيجابي على المستهلك الأمريكي الذي استفاد من انخفاض أسعار الوقود والذي بلغ أدنى مستوى له منذ سنوات. رغم العوامل الايجابية المشار إليها يتمثل أهم إنجاز حققه الاقتصاد الأمريكي خلال عام 2014 في نجاحه في خلق ملايين من فرص العمل الجديدة بعد الانكماش الذي شهده الاقتصاد الأمريكي خلال السنوات الماضية. فقد تم توفير 2.3 مليون فرصة عمل جديدة خلال عام 2014 ليصبح هذا العام الأقوى من حيث فرص العمل الجديدة التي تم توفيرها منذ بداية الألفية الثالثة.

على الجانب الآخر، كان لارتفاع الواردات نتيجة تحسن قيمة الدولار مقابل عدد من العملات الرئيسية واستمرار عجز الموازنة العامة والمشكلات التي تعرضت لها صناعة السيارات الأمريكية ولجوتها إلى سحب منتجاتها من السوق لمشكلات فنية أثراً سلبياً على معدل النمو خلال العام.

بالنسبة لمنطقة اليورو، فمزال الانتعاش في منطقة اليورو محدوداً، وبالرغم من تراجع الشعور بالأزمة إلا أن النمو الذي سجلته منطقة اليورو يعد محدوداً حيث بلغ نحو 0.9 في المائة عام 2014، مقابل انكماش بلغ 0.5 في المائة عام 2013. ساهم في هذا التحسن انخفاض أسعار النفط وانخفاض قيمة اليورو مقابل الدولار واستمرار البنك المركزي الأوروبي في تنفيذ برنامج شراء السندات الحكومية، والذي كان له دوراً إيجابياً في التعزيز من مستويات الثقة في اقتصادات منطقة اليورو. رغم هذا التحسن استمرت معاناة دول الجنوب (مصدر الأزمة) من تراجع مستويات الطلب المحلي، وهو ما أعاق نمو الإنتاج، كما لا تزال معدلات البطالة بدول الجنوب مستقرة عند مستويات مرتفعة بما لا يزال يندر بالخطر. فعلى سبيل المثال، يكفي الإشارة إلى أن معدل البطالة في اليونان قد بلغ نحو 25.5 في المائة عام 2014، وهو من أعلى معدلات البطالة في العالم. من جانب آخر، فقد شهدت كل من ألمانيا وإيطاليا وفرنسا تقلصاً بالنشاط الصناعي، أثر سلباً على النشاط الاقتصادي في المنطقة. كذلك شهدت المنطقة تراجعاً في معدلات التضخم لتكاد تقترب من مستوى الصفر، في ظل ارتفاع معدلات البطالة، وهو ما أثر سلبياً على النشاط الاقتصادي.

كذلك شملت وتيرة النمو المنخفضة الاقتصاد الإيطالي الذي شهد نمواً ضعيفاً لم يتجاوز 0.5 في المائة. ولم يكن الأمر أحسن حالاً في فرنسا والتي حققت معدل نمو أقل مما حققته منطقة اليورو حيث بلغ 0.4 في المائة. كما خفضت وكالة "فيتش" التصنيف الائتماني لفرنسا من AA+ إلى AA. وخفضت وكالة التصنيف الائتماني ستاندراند بورز بنهاية 2014 التصنيف السيادي للدين الحكومي الفرنسي إلى "سليبي" بدلاً من مستقر، مبررة ذلك بأن فرنسا ليس لديها قدرة كبيرة على تحقيق المزيد من الإصلاح بسبب معدل البطالة المرتفع بها. وقد عززت هذه العوامل من التوقعات بإمكانية أن يضطر البنك المركزي الأوروبي إلى التدخل في موعد أقرب من المتوقع والبدء بتنفيذ تدابير تيسير نقدية إضافية أو زيادة حجم برنامج التيسير الكمي لحفز النمو.

ورغم انكماش اقتصاد منطقة اليورو وبقاء معدلات البطالة عند مستويات مرتفعة عام 2014، إلا أن هناك مؤشرات إيجابية عن إمكانية الخروج من هذا التباطؤ، حيث حقق عدد من الدول نتائج مشجعة، فقد رفعت وكالة "موديز" في أغسطس 2014 التصنيف الائتماني لليونان من CEE3 إلى CEE1 على الرغم من انخفاض معدل نمو ناتجها المحلي

الإجمالي والذي بلغ نحو 0.9 في المائة عام 2014، كما ارتفع معدل النمو في اسبانيا ليبلغ 1.4 في المائة سنوياً مقابل انكماشاً بنسبة 1.2 في المائة عام 2013.

أما المملكة المتحدة، فقد سجل الاقتصاد البريطاني نمواً بنحو 2.6 في المائة عام 2014 مقابل 1.7 في المائة عام 2013، وهو أعلى معدل نمو مسجل بين الدول المتقدمة، كما أن هذا المعدل لم تسجله بريطانيا منذ عام 2007. ويرجع ذلك الارتفاع إلى تحسن مستويات الثقة في الاقتصاد البريطاني مما دفع الكثير من المستثمرين إلى توجيه استثماراتهم إليه على حساب دول منطقة اليورو. كما شهد قطاع الصناعة ارتفاعاً في النمو مقارنة بباقي القطاعات، هو ما يشير إلى أن الخطة الاقتصادية طويلة الأجل التي تبنتها الحكومة قد بدأت تؤتي ثمارها. كذلك ساهم التعافي النسبي لمنطقة اليورو التي تمثل السوق الرئيسية للمنتجات البريطانية في ارتفاع الصادرات البريطانية بصفة عامة. وبالرغم من هذا التحسن للاقتصاد البريطاني، إلا أن الناتج المحلي الإجمالي لبريطانيا مازال دون مستوى 1.3 تريليون دولار المسجل قبل اندلاع الأزمة المالية العالمية.

وفيما يتعلق باليابان، فقد كان أداء الاقتصاد الياباني دون التوقعات خلال عام 2014، حيث حقق انكماشاً بلغ 0.1 في المائة عام 2014 مقابل نمو بلغ نحو 1.6 في المائة عام 2013. يرجع ذلك الانكماش إلى تلاشي زخم الإجراءات التحفيزية للاقتصاد التي اتخذتها الحكومة اليابانية عام 2013، خاصة بعد أن شهد الإنفاق الاستهلاكي انخفاضاً عام 2014 على خلفية رفع ضريبة المبيعات في أبريل من 5 في المائة إلى 8 في المائة. تظهر أهمية هذا الإجراء على ضوء مساهمة الاستهلاك المحلي بنحو 60 في المائة من الناتج المحلي الياباني. كذلك لم يسفر تخفيض قيمة العملة مقابل الدولار والمزايا التي حققها انخفاض أسعار النفط عن ارتفاع ملموس في قيمة الصادرات اليابانية بسبب الركود الذي يعاني منه الاقتصاد العالمي وضعف مستويات الطلب في الاقتصادات المتقدمة والناشئة. كما أن انخفاض قيمة الين أمام الدولار أدى إلى ارتفاع الواردات اليابانية المقدمة بالدولار وحد من أثر انخفاض سعر النفط على اقتصادها. كما أن استمرار ارتفاع الدين المحلي لليابان والذي وصل إلى نحو ضعف الاقتصاد الياباني، جعل الحكومة تحد من إنفاقها العام مما أثر بالسلب على نمو الناتج خلال عام 2014.

بالنسبة للدول المتقدمة الأخرى⁽²⁾، فقد شهدت تحسناً في معدل النمو عام 2014 ليبلغ نحو 2.8 في المائة مقابل 2.2 في المائة عام 2013. هذا التحسن قد يبدو منطقياً في ظل كون تلك المجموعة مستوردة للنفط وتعتمد التنمية الصناعية فيها على انخفاض أسعار المدخلات ومن أهمها أسعار الطاقة. كما أن التحسن النسبي في اقتصادات المملكة المتحدة ومنطقة اليورو ساهم في هذا التحسن؛ نظراً لكونهما يمثلان السوق الرئيسية لصادرات تلك الدول. وقد كان معدل النمو مرضياً في معظم دول المجموعة عام 2014؛ حيث تخطى حاجز الاثنین في المائة في معظم دول المجموعة، فقد بلغ 3.2 في نيوزيلندا، ونحو 2.7 في المائة في استراليا.

(2) تضم الدول المتقدمة الأخرى وفقاً لتقرير: "آفاق الاقتصاد العالمي: إبريل 2015"، كل من: استراليا، قبرص، الدانمارك، إيرلندا، اسرئيل، نيوزيلندا، النرويج، السويد، سويسرا اما دول الآسيان_5، وهي: اندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، تايلاند، فيتنام.

أما الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى⁽³⁾ فقد شهدت معدلات النمو في تلك الدول مزيداً من التباين خلال عام 2014. وخاصة الدول التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، فقد أثرت الاتجاهات النقدية العالمية بشكل رئيسي على أداء اقتصادات السوق الناشئة في السنوات الأخيرة. فخلال السنوات الماضية استفاد عدد كبير من الدول النامية من السياسات النقدية التيسيرية في دول العالم المتقدمة، وعلى الأخص الولايات المتحدة الأمريكية. بالتالي استطاعت الأسواق الناشئة اجتذاب تدفقات الأموال وخاصة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وإن كانت تلك التدفقات قد شهدت تراجعاً ملحوظاً خلال عام 2014 نتيجة تباطؤ النمو في كثير من الاقتصادات المتقدمة. كذلك عزز النمو القوي للطلب المحلي في البلدان النامية والأسواق الناشئة من حركة النشاط الاقتصادي بها. إلا أن انخفاض أسعار النفط وكذا أسعار المواد الأولية قد أثرا بالسلب على صادرات بعض دول المجموعة خلال عام 2014، إضافة إلى أثر التوترات السياسية في بعض دول المجموعة مثل أوكرانيا وبعض دول الشرق الأوسط. وعليه فقد بلغ معدل النمو مجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة 4.6 في المائة عام 2014 مقابل 5 في المائة عام 2013. ورغم هذا التباطؤ تبقى هذه الدول المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي، حيث مازالت تقود النمو العالمي بمعدلات نمو تقترب من ثلاثة أضعاف النمو في بعض الدول المتقدمة.

يلاحظ في هذا الشأن تباين أداء المجموعات الفرعية، فرغم أن الدول النامية الآسيوية هي⁽⁴⁾ أكثر المجموعات ارتفاعاً في معدلات نموها خلال عام 2014 بمعدل نمو بلغ نحو 6.8 في المائة، إلا أنها حققت أدنى معدلات نمو خلال السنوات الخمس الماضية. يرجع هذا التباطؤ في معدل النمو بشكل رئيسي إلى تباطؤ النمو في الصين التي حققت معدل نمو هو الأدنى خلال السنوات العشر الأخيرة خلال عام 2014، فيما خفف الارتفاع الملموس في نمو الاقتصاد الهندي من أثر انخفاض معدل نمو الاقتصاد الصيني على نمو دول المجموعة خلال العام.

ففيما يتعلق بالاقتصاد الصيني، فقد حدث انخفاض في معدل نموه عام 2014 ليقترّب من المعدل المستهدف من قبل الصين وهو 7.5 في المائة، حيث بلغ معدل نمو الاقتصاد الصيني نحو 7.4 في المائة عام 2014 مقابل نمو بلغ نحو 7.8 في المائة عامي 2012 و2013 على الترتيب. فعلى الرغم من الدور السلبي لركود أسواق التصدير في أوروبا وتراجع معدلات النمو العالمي، إلا أن العامل الرئيسي لتحقيق هذا المعدل هو متابعة تنفيذ الإصلاحات التي وضعت لتغيير نموذج النمو باتجاه تنمية أكثر توازناً بين الصادرات والاستهلاك المحلي. فبدلاً من الاعتماد على التصدير للخارج فقط - ومن ثم خضوع الاقتصاد لتقلبات في الأسواق العالمية- بات الطلب المحلي يلعب دوراً أكبر في دعم التنمية عبر تعزيز الطبقة المتوسطة، وزيادة دخلها لتصبح قادرة على استيعاب جانب كبير من الإنتاج المحلي. يشار إلى أن تلك الإصلاحات تهدف إلى زيادة عدد الطبقة المتوسطة في الصين من نحو 230 مليون نسمة عام 2014 إلى نحو 630 مليون نسمة خلال السنوات العشر القادمة بما يعزز كل من الاستقرار الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي ويدعم الطلب المحلي، ومما لا شك فيه تحتاج تلك الإصلاحات إلى فترة طويلة كي تتحقق. وسوف يتيح ذلك سوقاً محلية كبيرة وقوة دفع كبيرة للنمو في الصين مما يجعل النمو أكثر استدامة منه حال الاعتماد على الصادرات فقط.

⁽³⁾ تضم الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، المجموعات الدولية التالية: إفريقيا، رابطة الدول المستقلة، الدول النامية الآسيوية، دول الشرق الأوسط ودول نصف الكرة الغربي.

⁽⁴⁾ الدول النامية الآسيوية تضم كل من: بنجلاديش، بوتان، كمبوديا، الصين، فيجي، الهند، اندونيسيا، ماليزيا، ماينمار، نيبال، باكستان، الفلبين، سيريلانكا، تونكا، فانوات، فييتنام.

أما الهند فقد حققت معدل نمو مرتفع بلغ نحو 7.2 في المائة عام 2014 مقابل نمو بلغ نحو 6.9 في المائة عام 2013. وقد ساهم في تحقيق هذا النمو انتعاش الاقتصاد الأمريكي الذي يمثل سوقاً رئيسية للسلع الهندية وارتفاع صادرات الخدمات، إلى جانب ارتفاع الاستثمارات الخاصة بفضل الإصلاحات التي طبقتها الهند والتي حسنت من بيئة الأعمال لديها. هذا بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط والذي ساهم في تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الخاص، وخاصة أن الهند تعد من الدول كثيفة استهلاك الطاقة حيث يبلغ متوسط نسبة استهلاك النفط من إجمالي الناتج المحلي نحو 7.5 في المائة مقارنة بنحو 3.8 في المائة في الولايات المتحدة. وحال استمرار الهند في تطبيق باقي الإصلاحات الاقتصادية فمن المتوقع أن تحقق معدل نمو أعلى مما حققه الصين. ولكن هذا يستلزم أن تعمل على خفض معدل التضخم وتحسين أداء القطاع الصناعي والمضي قدماً في تنفيذ عدد من الإصلاحات الهيكلية.

وفي البرازيل – سابع اقتصاد في العالم- فبالرغم من التحسن النسبي لمعدل نموها عام 2013 ليلعب 2.7 في المائة إلا أنه انخفض بشكل حاد ليلعب 0.1 في المائة عام 2014. هذا المعدل يعد الأسوأ منذ عام 2009، ويرجع ذلك لظروف الجفاف التي عانت منها البرازيل عام 2014، إضافة إلى التأثير السلبي لانخفاض أسعار السلع الأولية لفترة طويلة. يتضح أهمية هذين العاملين على معدل نمو الاقتصاد البرازيلي على ضوء كون البرازيل والتي تعد من أفضل 20 اقتصاد في العالم تعتمد بشكل أساسي على ناتج قطاع الزراعة، الذي شهد انخفاضاً حاداً خلال عام 2014. كما أن صادراتها من السلع الأولية التي تمثل نسبة كبيرة من إجمالي صادراتها قد شهدت تراجعاً أثر على معدل نموها بشكل كبير. وفي هذا الصدد، فإن الخطوات التي قطعتها البرازيل ومازالت تستكملها في بناء قطاع صناعي قوي سوف تمكن البرازيل من تحقيق معدلات نمو أكثر استدامة في المستقبل.

أما دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا⁽⁵⁾، فقد حققت معدل نمو عام 2014 بلغ نحو 2.4 في المائة مقابل 2.3 في المائة عام 2013، وهو معدل منخفض بكل المقاييس؛ فهو أقل من المتوسط العالمي. وهذا المعدل لا يتفق مع إمكانات المنطقة الاقتصادية الكبيرة؛ فالمنطقة تمتلك نحو 60 في المائة من احتياطي النفط ونحو 30 في المائة من احتياطي الغاز في العالم. وبالرغم من عدم إمكانية إهمال العوامل الخارجية المرتبطة بنمو الاقتصاد العالمي وخاصة الأوضاع في أوروبا واليابان، إلا أن السبب الرئيسي في تدني معدل النمو في المنطقة يرجع إلى الانخفاض الكبير في أسعار النفط الذي يعتبر المساهم الرئيسي في توليد الناتج في العديد من هذه الدول. كما أن الاضطرابات السياسية التي سادت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال السنوات الأربع الماضية ألفت بظلالها على الأنشطة الاقتصادية بصفة عامة وأنشطة السياحة والاستثمار بصفة خاصة ومن ثم ساهمت في انخفاض معدل النمو.

وبالنسبة لدول إفريقيا جنوب الصحراء، فقد حققت معدل نمو مرتفعاً عام 2014، رغم كونه أقل مما حققته العام الماضي؛ فقد بلغ معدل نموها 5 في المائة مقابل نحو 5.2 في المائة عام 2013، وذلك بالرغم من انخفاض أسعار السلع الغذائية والمواد الأولية عام 2014. يرجع ذلك إلى زيادة الاستثمار في الموارد الطبيعية والبنية التحتية، إضافة إلى ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ليصل إلى نحو 5.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بزيادة ملموسة عن المتوسط المسجل في البلدان النامية وهو 3.9 في المائة. كما تميزت تلك المنطقة بارتفاع ملحوظ في حركة السياحة الوافدة إليها والتي تحطت 36 مليون سائحاً، مما ساهم في ارتفاع المتحصلات من النقد الأجنبي وعزز من دخل القطاع الخاص ووفر المزيد من فرص العمل.

(5) تشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الدول العربية التالية كل من: البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، عمان، قطر، السعودية، سورية، الإمارات واليمن، وتضم كذلك كل من إيران وباكستان وأفغانستان.

أما بالنسبة لرابطة الدول المستقلة⁽⁶⁾، فقد انخفض معدل نموها ليبلغ 1 في المائة عام 2014 مقابل نحو 2.2 في المائة عام 2013، وهذا معدل مقبول في ظل تدني معدل النمو في روسيا، أكبر اقتصادات في المجموعة، نظراً لانخفاض أسعار النفط. فقطاع الطاقة يسهم بنحو 25 في المائة من الناتج المحلي لروسيا ونحو 70 في المائة من صادراتها وأكثر من 50 في المائة من الإيرادات الحكومية. كذلك أُلقت الأزمة الأوكرانية بظلالها على معدل النمو في تلك المنطقة، كما لم تحقق تلك الدول أي تقدم يذكر في مجال الإصلاحات الهيكلية التي كانت قد بدأتها، مما أدى إلى انخفاض الاستثمارات الخاصة بشكل كبير، وأثر سلباً على النمو.

فيما يتعلق بدول وسط وشرق أوروبا⁽⁷⁾ فقد بلغ معدل نموها نحو 2.8 في المائة في عام 2014 مقارنة بنحو 2.9 في المائة عام 2013. وبذلك تكون هذه الدول قد حافظت على معدل نموها رغم ما تعانيه منطقة اليورو من تحديات، إلا أن هذا المعدل أقل من معدل نموها قبل تطور أزمة الديون السيادية الأوروبية، نظراً لأنها تعتمد على منطقة اليورو سواء في تصريف منتجاتها، أو في تدفق الاستثمارات إليها. أما فيما يتعلق بدول أمريكا اللاتينية والكاريبية⁽⁸⁾ فقد انخفض معدل نموها ليبلغ 1.3 في المائة عام 2014 مقابل 2.9 في المائة في عام 2013.

التضخم

شهد معدل التضخم بالعالم تبايناً بين الدول المتقدمة والدول النامية، فبالنسبة للدول المتقدمة فقد استقر معدل التضخم عند نحو 1.4 في المائة عام 2014 وهو نفس المعدل المحقق عام 2013. وقد تضافرت عدة عوامل لتحقيق هذا الاستقرار، أهمها الانخفاض الحاد في أسعار النفط خاصة خلال النصف الثاني من عام 2014، والإجراءات التقشفية التي انتهجتها منطقة اليورو للسيطرة على الديون السيادية، وارتفاع معدلات البطالة في ظلّ زيادة أعداد العاطلين الذين بلغت نسبتهم في اليونان وإسبانيا على سبيل المثال 25.5 في المائة و24.6 في المائة على التوالي عام 2014 طبقاً لتقرير "اتجاهات التشغيل العالمية 2015" الصادر عن منظمة العمل الدولية. في المقابل ساهم ارتفاع وتيرة النمو الاقتصادي بالولايات المتحدة وكندا، وارتفاع ضريبة المبيعات في اليابان في ارتفاع معدل التضخم بتلك الدول.

أما معدل التضخم في مجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى فقد انخفض من 5.9 في المائة عام 2013 إلى 5.1 في المائة عام 2014. وقد ساهم في هذا الانخفاض التراجع المسجل في أسعار النفط وانخفاض أسعار المواد الأولية والسلع الغذائية هذا العام.

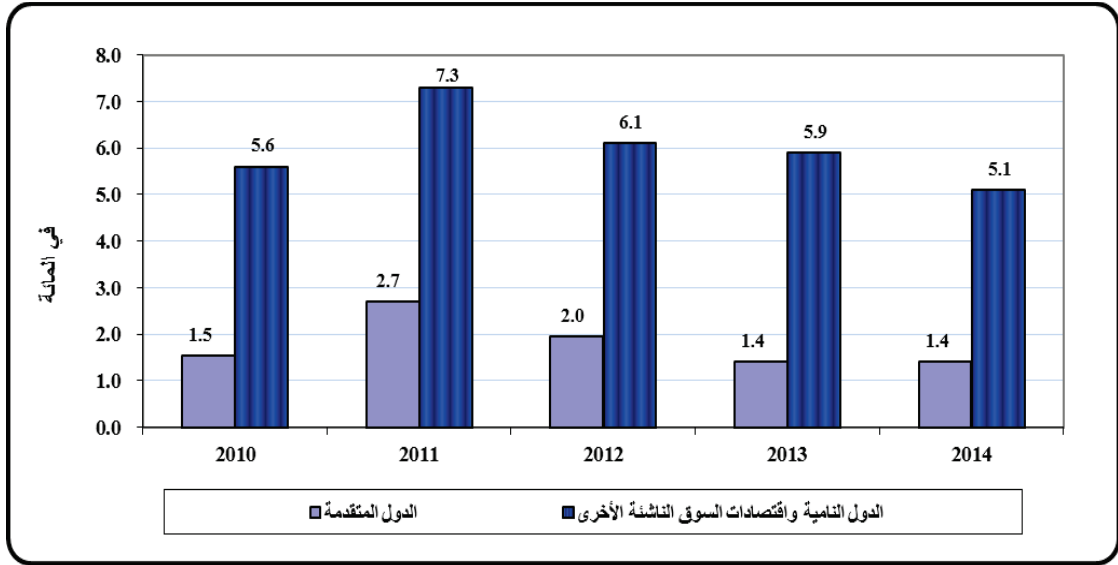
⁽⁶⁾ تضم رابطة الدول المستقلة كل من: بيلاروس ومولدوفا وروسيا وأوكرانيا، وأذربيجان وجورجيا وكازاخستان وجمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان.

⁽⁷⁾ تضم دول وسط وشرق أوروبا كل من: ألبانيا، بلغاريا، كرواتيا، التشيك، إستونيا، المجر، لاتفيا، لتوانيا، مقدونيا، مالطا، بولندا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، وتركيا.

⁽⁸⁾ هي مجموعة دول نصف الكرة الغربي سابقاً وتضم جميع الدول في القارتين الأمريكيتين الشمالية (باستثناء الولايات المتحدة وكندا) والجنوبية ودول الكاريبي.

وقد شهدت كافة مجموعات الدول النامية انخفاضاً في معدلات التضخم باستثناء رابطة الدول المستقلة التي شهدت ارتفاعاً في معدلات التضخم رغم تراجع أسعار النفط، وانكماش الناتج في عدد من تلك الاقتصادات. وتمثل المصدر الرئيسي للضغوط التضخمية في دول المنطقة في ارتفاع كلفة ورسوم الشحن والتأمين الخاصة بالواردات في هذه البلدان نظراً لظروف عدم الاستقرار التي تمر بها المنطقة، ملحق (2/1) والشكل (2).

الشكل (2): معدلات التضخم في الدول المتقدمة والدول النامية (2014-2010)



المصدر: الملحق (2/1).

أما على صعيد المجموعات الفرعية، فيلاحظ تفاوت في درجة انخفاض الأسعار المحلية. ففي مجموعة الدول المتقدمة، ارتفع معدل التضخم في الولايات المتحدة وكندا ليبلغ نحو 1.6 في المائة، و1.9 في المائة على التوالي عام 2014 مقابل 1.5 في المائة، و1 في المائة عام 2013. أما اليابان فقد بلغ معدل التضخم فيها نحو 2.7 في المائة عام 2014 مقابل قيمته الصفرية عام 2012 و0.4 في المائة عام 2013، وهذا منطقي في ظل الإجراءات التحفيزية للاقتصاد التي اتخذتها الحكومة اليابانية، وتأثير رفع ضريبة المبيعات بنحو ثلاث نقاط مئوية عام 2014.

وانخفض معدل التضخم في الدول المتقدمة الأخرى من 1.7 في المائة خلال عام 2013 ليصل إلى نحو 1.5 في المائة خلال عام 2014. وعلى الرغم من انخفاض معدل التضخم بشكل طفيف على مستوى الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة الأخرى من نحو 5.9 في المائة إلى 5.1 في المائة خلال فترة المقارنة، إلا أنه يظل عند مستويات مرتفعة مقارنة بمعدلات التضخم المسجلة في الاقتصادات المتقدمة الرئيسة والمتقدمة الأخرى، والمنوه عنها سلفاً.

البطالة

شهد معدل البطالة انخفاضا محدودا بالدول المتقدمة عام 2014 ليلعب نحو 7.3 في المائة مقابل 7.9 في المائة عام 2013، وبالرغم من هذا الانخفاض إلا أنه مازال مرتفعاً، وهو أعلى من المعدل العالمي البالغ نحو 5.6 في المائة، كما أن الصورة أكثر سوءاً في منطقة اليورو التي ما لبثت الخروج من الأزمة المالية العالمية، لتدخل في أزمة أكثر عمقا وهي أزمة الديون السيادية والتي تعد أكبر أزمة تعصف بدول منطقة اليورو، وضعت مستقبل المنطقة بأسره على المحك. لذا فعلى ضوء ما سبق، فقد انتهجت دول المنطقة سياسات تقشفية من أجل الخروج منها؛ تمثلت في التخفيضات الكبيرة في الإنفاق العام والارتفاع الكبير في ضريبة الدخل والاستهلاك مما أضعف الطلب الإجمالي. كما أن عدم اليقين بشأن مستقبل اقتصاد تلك الدول أثر على ثقة المستثمرين مما حدا بهم لخفض استثماراتهم وكذا عدم التوسع في الاستثمارات القائمة. وقد انعكست هذه العوامل بشكل كبير على معدلات البطالة وحدثت من قدرة دول المنطقة على توفير فرص العمل بالمقدر المطلوب لخفض معدلات البطالة. فعلى الرغم من ظهور بوادر انفراج الأزمة إلا أن معدل البطالة لم ينخفض كثيراً في منطقة اليورو بل ظل مرتفعاً عند مستوى 11.6 في المائة عام 2014 مقابل 12 في المائة عام 2013. يعد هذا المعدل أعلى معدل بطالة تشهده الدول المتقدمة على الإطلاق خلال السنوات العشر الأخيرة حيث يقدر عدد العاطلين عن العمل في منطقة اليورو وحدها بنحو 18 مليون عاطل في منتصف عام 2014، ونحو 3 ملايين من هؤلاء العاطلين عن العمل من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً.

أما باقي الدول المتقدمة، فقد ساهم التحسن في معدل النمو عام 2014 في خلق فرص عمل إضافية ومن ثم انخفاض معدل البطالة عام 2014، كما ساعدت سياساتها النقدية التوسعية في حفر الطلب المحلي وبالتالي تحقيق انخفاضاً نسبياً في معدل البطالة؛ وخاصةً في كل من الولايات المتحدة واليابان والمملكة المتحدة وكندا. بالتالي كانت هذه الدول أقدر على خلق وظائف جديدة عام 2014، بلغت أقصاها في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واللتان سجلتا نمواً في مستويات التشغيل بنسبة 1.6 في المائة و2.3 في المائة على التوالي عام 2014، في حين أن معدل خلق الوظائف لم يتجاوز 0.5 في المائة في منطقة اليورو في نفس العام، الملحق (3/1).

أسعار الفائدة

يعتبر سعر الفائدة من أهم الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي لتنفيذ السياسة النقدية، وفي ظل تباطؤ معدلات النمو الذي شهدته دول العالم سواء النامي أو المتقدم، فمن المنطقي أن تتجه أسعار الفائدة قصيرة الأجل إلى الانخفاض في ظل الإجراءات التوسعية التي انتهجتها البنوك المركزية بالدول المتقدمة، فقد أبطت بعض الدول المتقدمة على أسعار الفائدة المنخفضة خلال عام 2014. وأجرت دول أخرى مزيداً من التخفيض عليها، حيث انخفض سعر الفائدة قصير الأجل في الولايات المتحدة من 0.4 في المائة عام 2013 إلى 0.3 في المائة عام 2014، في حين بقيت أسعار الفائدة عند مستوى 0.2 في المائة، في كل من اليابان ومنطقة اليورو، وبلغت 0.5 في المائة في المملكة المتحدة، و1.2 في

المائة في كندا. ونظراً لوصول سعر الفائدة لتلك المستويات المنخفضة فيكون الخيار الوحيد المتاح لدى السلطات النقدية المزيد من حفز مستويات الطلب المحلي، هو اللجوء لسياسات التيسير الكمي (Quantitative Easing) من أجل خفض أسعار الفائدة طويلة الأجل لتحفيز الاقتصاد. وقد ساهمت سياسات التيسير الكمي التي أجرتها البنوك المركزية في البلدان المتقدمة منذ بداية الأزمة المالية في حفز اقتصاداتها.

فمنذ الأزمة المالية العالمية والتي عصفت بالاقتصاد العالمي عام 2008 ، لجأت الدول المتقدمة لخفض أسعار الفائدة طويلة الأجل، وذلك رغبة منها في زيادة الاستثمارات من خلال توفير الائتمان وتشجيع الطلب الكلي. وباستثناء الولايات المتحدة فقد شهدت أسعار الفائدة طويلة الأجل انخفاضاً في كل من اليابان ومنطقة اليورو والمملكة المتحدة وكندا لتبلغ 0.6 في المائة و2 في المائة و2.1 في المائة و2.6 في المائة عام 2014 مقابل 0.7 في المائة و3 في المائة و2.4 في المائة و2.7 في المائة عام 2013 على التوالي. في المقابل ارتفع سعر الفائدة طويل الأجل للولايات المتحدة من 2.3 في المائة عام 2013 إلى 2.5 في المائة عام 2014، وذلك على ضوء إعلان مجلس الاحتياطي الفيدرالي عزمه الانسحاب من برنامج التيسير الكمي والعودة لمسارات السياسة النقدية التقليدية مع تعزز مسارات نمو الاقتصاد الأمريكي، الملحق (4/1).

التجارة والمدفوعات

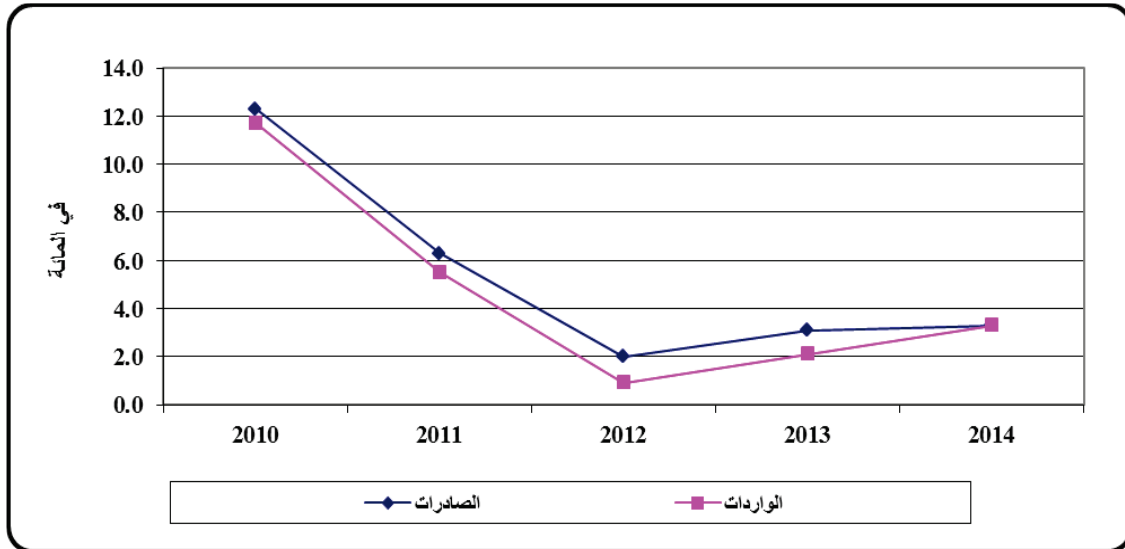
اتسمت التجارة العالمية بارتفاع معدلات نموها خلال العقود الثلاثة الماضية، حيث بلغت ضعفي معدلات نمو الاقتصاد العالمي في معظم السنوات. ولكن نظراً للأزمة المالية وأزمة الديون السيادية لمنطقة اليورو؛ والتي تساهم بنحو 30 في المائة من التجارة الدولية، وأخيراً انخفاض أسعار النفط العالمية وعدد السلع الأساسية الأخرى، تراجعت معدلات نمو التجارة العالمية. فقد سجلت التجارة العالمية معدل نمو محدود بلغ 3.4 في المائة خلال 2014 وهو نفس معدل نمو الاقتصاد العالمي، هو معدل أقل من معدل نمو التجارة العالمية عام 2013 والبالغ 3.5 في المائة. ساهم في تحقيق هذا الانخفاض تراجع مستويات الطلب العالمي بشكل كبير إبان الأزمة المالية العالمية، ومن بين عوامل ضعف التجارة العالمية الأخرى تنامي السياسات الحمائية. كما أن الاتفاقية الأخيرة الخاصة بتنفيذ مقررات الدوحة- والتي تم التوقيع عليها في (بالي) بنهاية عام 2013- شهدت انتكاسة بخروج الهند عليها في يوليو 2014. من جانب آخر، ففي الوقت الذي أصبحت فيه الصين القوة التجارية الأولى في العالم بفضل نمو صادراتها حددت الصين من اعتمادها على المدخلات المستوردة. وانعكاساً لذلك هبطت حصة المدخلات المستوردة في الصادرات الصينية من 50 في المائة في عام 2000 إلى 35 في المائة في الوقت الراهن، وهو ما أثر سلباً على حركة التجارة الدولية.

على مستوى الدول المتقدمة فقد ارتفع معدل نمو صادراتها ليبلغ نحو 3.3 في المائة مقابل 3.1 في المائة عام 2013، كما ارتفع معدل نمو وارداتها ليبلغ 3.3 في المائة عام 2014 مقابل 2.1 في المائة عام 2013. ولعل التحسن النسبي في نمو الاقتصاد الأمريكي والتطور الايجابي النسبي في منطقة اليورو من بين العوامل التي ساعدت في هذا التحسن.

في المقابل، انخفض معدل نمو صادرات الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة ليبلغ نحو 3.4 في المائة عام 2014 مقابل 4.6 في المائة عام 2013، وهذا انعكاس لانخفاض أسعار النفط وكذلك أسعار المواد الأولية الأخرى؛ حيث

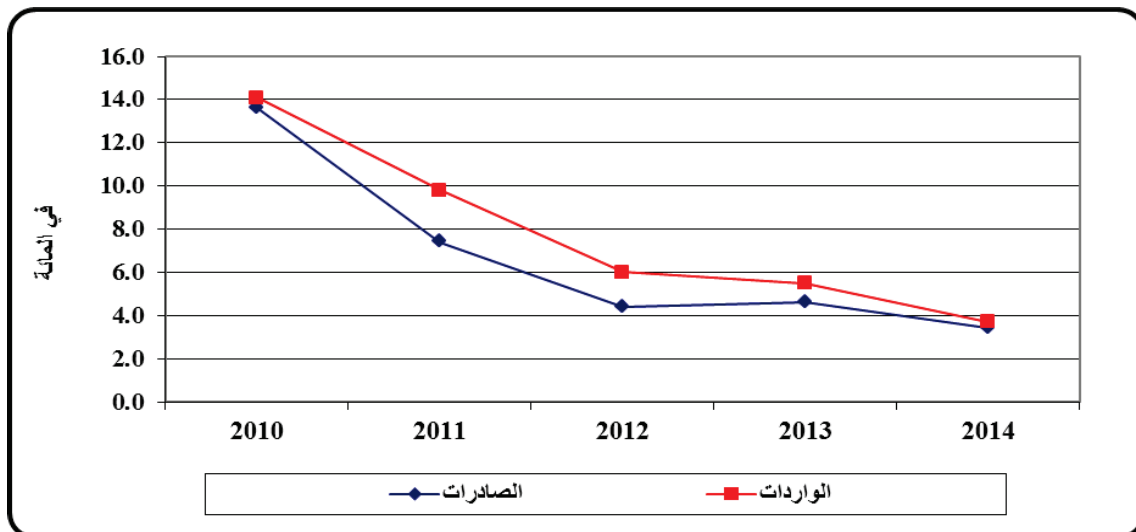
يتركز إنتاجهما في الدول النامية كما أن وارداتها هي الأخرى حققت معدل نمو منخفضاً، بلغ 3.7 في المائة عام 2014 مقابل 5.5 في المائة عام 2013، الملحق (5/1) والشكلين (3) و(4).

الشكل (3): معدلات نمو قيمة التجارة الخارجية في الدول المتقدمة (2014-2010)



المصدر: الملحق (5/1).

الشكل (4): معدلات نمو قيمة التجارة الخارجية في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة (2014-2010)



المصدر: الملحق (5/1).

فيما يختص بشروط التبادل التجاري، فقد انخفضت معدلات نموها بالنسبة للدول المتقدمة فبعد أن حققت معدل نمو بلغ 0.7 في المائة عام 2013 تراجعت إلى نحو 0.3 في المائة عام 2014، كما حققت الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى انخفاضاً أيضاً في شروط التبادل التجاري في عام 2014 حيث انخفضت من 0.3- في المائة عام 2013 إلى 0.6- في المائة عام 2014. يرجع هذا الانخفاض في شروط التبادل التجاري للدول النامية إلى الانخفاض الملحوظ في أسعار النفط مقارنة بعام 2013، وكذلك إلى انخفاض أسعار السلع الغذائية والمواد الأولية. فحسب تقارير منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، سجل مؤشر متوسط أسعار السلع الغذائية والمواد الأولية نحو 202 نقطة عام 2014 بتراجع 3.7 في المائة عن عام 2013، وهذا بسبب استمرار الإمدادات من هذه السلع بكميات كبيرة والأرصدة القياسية لمخزوناتها. كما انعكس تباطؤ النمو في الدول النامية، على أسعار صادرات تلك المجموعة من المواد الأولية والمعادن، وتلك الأخيرة كانت المصدر الرئيسي لتحسن شروط التبادل التجاري الدولي للدول النامية خلال الأعوام السابقة، الملحق (5/1).

أما فيما يختص بموازن المعاملات الجارية، فقد حققت الدول المتقدمة ارتفاعاً في فائض الحساب الجاري في موازين مدفوعاتها عام 2014 ليبلغ نحو 169.9 مليار دولار مقارنة بنحو 157.6 مليار دولار عام 2013، وذلك بالرغم من ارتفاع عجز الحساب الجاري للولايات المتحدة من 400.3 مليار دولار عام 2013 إلى 410.6 مليار دولار عام 2014. يعزى هذا التحسن في موازين المعاملات الجارية للدول المتقدمة إلى ارتفاع فائض الحساب الجاري لمنطقة اليورو من 284.3 مليار دولار عام 2013 إلى 313 مليار دولار عام 2014 محققاً معدل نمو بلغ 10 في المائة. يرجع ذلك للإجراءات الحمائية التي اتبعتها منطقة اليورو، وانخفاض أسعار وارداتها من النفط والمواد الأولية، بالإضافة إلى تباطؤ اقتصاداتها مما ساهم في انخفاض وارداتها.

أما في اليابان، فقد انخفض فائض الحساب الجاري من 33.6 مليار دولار عام 2013 إلى 24.3 مليار دولار عام 2014 محققاً بذلك معدل انخفاض بلغ نحو 27.6 في المائة. يرجع هذا إلى تباطؤ صادرات اليابان إلى الآثار السلبية لرفع ضريبة المبيعات مما أثر على القدرة التنافسية لصادراتها، إضافة إلى تأثير تباطؤ معدلات نمو الطلب في بعض الأسواق المتقدمة والنامية. أما بالنسبة للدول المتقدمة الأخرى، فقد انخفض الفائض في الحساب الجاري من 338.4 مليار دولار إلى 330.9 مليار دولار عام 2014 بمعدل انخفاض بلغ 2.2 في المائة، الملحق (6/1).

أما بالنسبة لمجموعة الدول النامية، فقد انعكس انخفاض أسعار معظم صادراتها التي تتركز في المواد الأولية والنفط والغذاء، وتباطؤ صادراتها إلى الدول المتقدمة وخاصة دول منطقة اليورو في تراجع فائض موازين معاملاتها الجارية، الذي انخفض من 217 مليار دولار في عام 2013 إلى 197 مليار دولار عام 2014، مسجلاً بذلك نسبة انخفاض بلغت 9.2 في المائة. يعد هذا الفائض أقل فائض تحققه الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة منذ عام 2003. وقد ساهم في انخفاض الفائض لدى المجموعة انخفاض فائض الحساب الجاري لبعض دول المجموعة وارتفاع العجز لدول أخرى، فقد انخفض فائض الحساب الجاري لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 33.3 في المائة. في حين ارتفع عجز الحساب الجاري لكل من أفريقيا جنوب الصحراء ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي بنسب بلغت 39 في المائة و 0.7 في المائة على التوالي. وقد كان عجز الميزان الجاري لمجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى مرشحاً

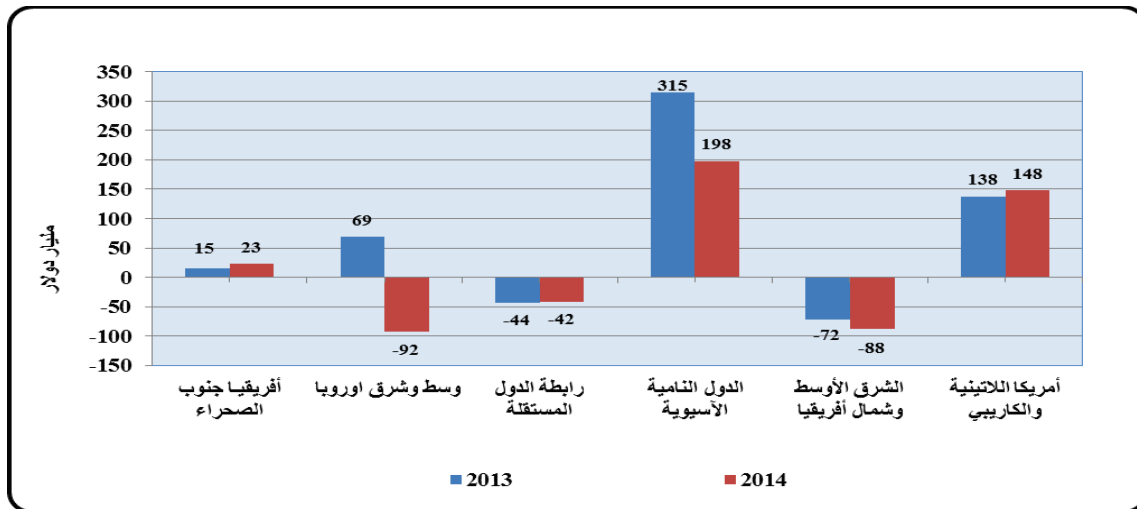
للمزيد من الارتفاع لولا تحسن وضع ميزان المعاملات الجارية لرابطة الدول المستقلة والدول النامية الآسيوية نتيجة لارتفاع صادرات الصين عام 2014.

صافي التدفقات المالية الخارجية الخاصة إلى الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة

عاود صافي التدفقات المالية الخارجية الخاصة إلى الدول النامية انخفاضه، بعد ما بلغ نحو 419.9 مليار دولار عام 2013 ليصل نحو 167 مليار دولار عام 2014 بمعدل انخفاض بلغت نسبته 60.2 في المائة بما يعد أقل حجم للتدفقات المالية على الإطلاق لأكثر من 10 سنوات. وهذا يرجع لضعف النمو الاقتصادي في أوروبا وكذلك تأثير المخاطر الجيوسياسية ببعض تلك الدول إضافة إلى تأثير انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الروسي، بالإضافة إلى ارتفاع سعر الدولار ومن ثم اتجاه جانباً من تلك التدفقات للأسواق المتقدمة خاصة الولايات المتحدة مع توقعات ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية.

تركز هذا الانخفاض بصفة أساسية في التدفقات المالية إلى وسط وشرق أوروبا؛ حيث تحول من تدفق للداخل بنحو 69.3 مليار دولار عام 2013 إلى تدفق للخارج بنحو 92 مليار دولار عام 2014 وهو انخفاض غير مسبوق في مجموعة دول وسط وشرق أوروبا. يرجع هذا الانخفاض للأزمة الأوكرانية والانكماش الكبير الذي تعرض له الاقتصاد الروسي عام 2014. كما تقلصت التدفقات المالية للدول النامية الآسيوية عام 2014 بعدما شهدت ارتفاعاً كبيراً عام 2013؛ حيث انخفض نصيبها من التدفقات من 314.8 مليار دولار عام 2013 إلى 198 مليار دولار عام 2014، أي بنسبة انخفاض بلغت 37 في المائة. في حين سجلت تلك التدفقات صافي تدفق للخارج في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بلغ نحو 88 مليار دولار عام 2014 مقارنة بصافي تدفق للخارج بلغ 72.3 مليار دولار عام 2013، الملحق (7/1) والشكل رقم (5).

الشكل (5): تطور صافي التدفقات المالية الخارجية الخاصة إلى الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة (2014-2013)



المصدر: الملحق (7/1).

الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول النامية

إن الحاجة إلى وجود تنمية مستقرة في الدول النامية يتطلب توافر احتياطيات خارجية يتحدد حجمها الأمثل بناء على عدة عوامل حيث تتسم الدول النامية بارتفاع درجة الانكشاف الخارجي لاقتصاداتها مقاسة بارتفاع الميل المتوسط للاستيراد، وتذبذب عوائدها من النقد الأجنبي، نظراً لاعتمادها على الصادرات من المواد الأولية، وتركز صادراتها سلعياً وجغرافياً الأمر الذي يستدعي حيازتها لأرصدة متزايدة من الاحتياطيات الدولية. كذلك تلعب عدة عوامل دوراً في تحديد حجم الاحتياطات الخارجية للدول النامية من بينها عدم استقرار انسياب تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إليها وارتفاع تكلفة الفرصة البديلة لحيازة الاحتياطيات الدولية، وصعوبة ولوج العديد من الدول النامية إلى الأسواق المالية وارتفاع تكلفة الاقتراض الدولي على اعتبار أنه أحد المنافذ المتاحة أمام السلطات النقدية لمواجهة قصور احتياطياتها، بالإضافة إلى ارتفاع عبء الديون الخارجية والذي يعتبر من العوامل الهامة التي برزت في العقد الماضي كمحدد رئيسي لتكوين الاحتياطيات الدولية في غالبية الدول النامية.

لذا تسعى الدول النامية للاحتفاظ باحتياطيات خارجية رسمية ملائمة، وهذه الاحتياطيات ترتفع وتنخفض كل عام انعكاساً لمدى الزيادة أو الانخفاض المسجل في متحصلاتها من النقد الأجنبي عن مدفوعاتها. وقد بلغت الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة عام 2014 نحو 7888.4 مليار دولار مقابل 8007.6 مليار دولار في عام 2013، بمعدل انخفاض بلغت نسبته 1.5 في المائة عن العام السابق، بما يعكس الانخفاض في قيمة صادراتها عام 2014.

على مستوى المجموعات الفرعية، يلاحظ أن الانخفاض في حجم الاحتياطيات الخارجية للدول النامية يرجع بصفة أساسية لانخفاض احتياطيات رابطة الدول المستقلة التي انخفضت من 539.5 مليار دولار عام 2013 إلى 396.4 مليار دولار عام 2014 بنسبة انخفاض بلغت 26.5 في المائة. أما دول إفريقيا جنوب الصحراء ودول وسط وشرق أوروبا ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقد سجل حجم احتياطياتها تراجعاً طفيفاً عام 2014.

أما الدول النامية الآسيوية فقد ارتفعت احتياطياتها بنحو 0.9 في المائة لتبلغ نحو 4726.1 مليار دولار في عام 2014. يرجع هذا الارتفاع للتحسن الكبير في احتياطيات الهند عام 2014، التي ارتفعت بنسبة بلغت 9.6 في المائة بما يفوق معدل نمو احتياطيات الصين التي سجلت ارتفاعاً محدوداً بنسبة 0.5 في المائة. كذلك سجلت احتياطيات دول أمريكا اللاتينية والكاريبي ارتفاعاً طفيفاً خلال عام 2014، الملحق (8/1).

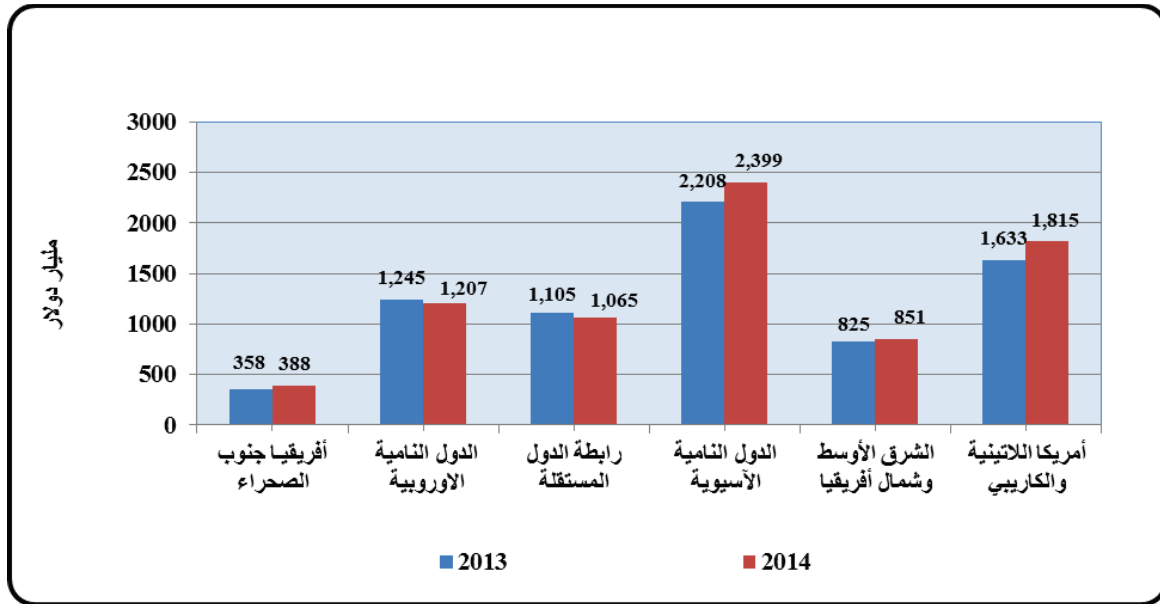
الدين العام الخارجي للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة

رغم الآثار السلبية التي تركتها مشكلة المديونية الخارجية على اقتصادات الدول النامية خلال حقبة ثمانينات القرن الماضي، إضافة إلى بروزها مرة أخرى في الدول المتقدمة، إلا أن حاجة الدول النامية للتمويل الخارجي بسبب وجود

فجوة الموارد المحلية، وهي الفجوة القائمة بين معدل الاستثمار المطلوب تحقيقه للوصول إلى معدل النمو المستهدف وبين معدل الادخار المحلي الذي يتحقق في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة، يدفعها إلى مزيد من الاستدانة، وهو ما يفسر ارتفاع ديون الدول النامية عام 2014 رغم ما يثار حولها من مخاوف.

فقد ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي للدول النامية بنسبة 4.7 في المائة ليبلغ 7791.2 مليار دولار في نهاية عام 2014. وقد كان هذا الارتفاع لدول المجموعة كحصلة لارتفاع إجمالي الدين العام الخارجي لعدد من مجموعات الدول النامية عام 2014، ولكن الارتفاع كان أكثر حدة في دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، والدول النامية الآسيوية، ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ بارتفاع بلغت نسبته 11.1 في المائة، و8.6 في المائة، و8.5 في المائة على التوالي، الملحق (9/1) والشكل رقم (6).

الشكل (6): تطور نصيب مجموعات الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة من الديون الخارجية القائمة (2013-2014)



المصدر: الملحق (9/1).

فيما يتعلق بتوزيع الدين العام الخارجي وفق المجموعات الفرعية، فقد استحوذت الدول النامية الآسيوية على حوالي 30.8 في المائة من الإجمالي، ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي على نحو 23.3 في المائة ودول وسط وشرق أوروبا بنسبة 15.5 في المائة، ثم رابطة الدول المستقلة بنسبة 13.7 في المائة. أما بالنسبة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقد بلغت نسبة إجمالي مديونيتها نحو 10.9 في المائة من الإجمالي وأفريقيا جنوب الصحراء 5.8 في المائة.

أما فيما يخص مدفوعات خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات، ففي ظل نمو إجمالي الديون الخارجية بمعدلات أكبر من معدلات نمو الصادرات من السلع والخدمات خلال عام 2014، فقد ارتفعت قيمة المؤشر لـ 31.6

في المائة بعد أن كان 29.4 في المائة عام 2013. تعتبر النسبة مرتفعة بشكل كبير بالنسبة لدول وسط وشرق أوروبا حيث بلغت نحو 59.8 في المائة، تليها رابطة الدول المستقلة بنسبة 39.5 في المائة، ثم دول أمريكا اللاتينية والكاريبي بنحو 37.4 في المائة. في حين استقرت مدفوعات خدمة الدين كنسبة من الصادرات من السلع والخدمات في مستوى مقبول بالنسبة لباقي المجموعات، حيث بلغت نسبتها لمجموعة دول أفريقيا جنوب الصحراء نحو 15.3 في المائة وبلغت نحو 16.9 في المائة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و نحو 30.3 في المائة في الدول النامية الآسيوية.

أسعار الصرف

يعتبر سعر صرف العملة مقياساً للأداء الاقتصادي للدولة، كما أنه انعكاس لحالة الاستقرار السياسي لها، ويعتبر مقياساً عن مدى توافر مناخ جيد للاستثمار بالدولة، فضلاً عن دوره المهم في التأثير على مستوى القدرة التنافسية لمنتجات الدولة. والمتابع لتطور سعر صرف الدولار يلاحظ أن الاقتصاد الأمريكي قد خرج من الأزمة المالية بشكل أفضل من الاقتصادات العالمية الأخرى بفضل سياسات النظام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وهو ما عزز من قيمة الدولار مقابل العملات الأجنبية الأخرى. كما ساعدت الإجراءات والقوانين المشجعة لرأس المال الخاص في دعم قيمة العملة الأمريكية مؤخراً. من ناحية أخرى فإن عجز منطقة اليورو عن كسر الحلقة المفرغة التي تدور فيها منذ اندلاع الأزمة الاقتصادية عام 2008، والأداء غير المرضي للاقتصاد الياباني خلال السنوات الأخيرة، جعلوا اليورو والين يتراجعان أمام الدولار خلال عام 2014.

في ضوء ذلك تشير البيانات إلى تحسن قيمة الدولار مقابل كل من الجنيه الاسترليني واليورو والين الياباني خلال العام حيث انخفض سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار من 1.564 دولار عام 2013 إلى 1.557 دولار عام 2014 بنسبة انخفاض بلغت 0.4 في المائة. كما شهد سعر صرف الين مقابل الدولار انخفاضاً من 0.010 دولار عام 2013 إلى 0.008 دولار عام 2014، بنسبة انخفاض بلغت 20 في المائة. في حين انخفض سعر صرف اليورو مقابل الدولار من 1.328 دولار عام 2013 إلى 1.221 دولار عام 2014 أي بنسبة انخفاض بلغت 8 في المائة، جدول (10/1).

أسواق الأسهم الدولية

بعد أن شهد عام 2013 نشاطاً ملحوظاً في أداء أسواق الأسهم العالمية، ومن ثم كان متوقفاً في ظل انحسار أزمة الديون الأوروبية وانخفاض أسعار النفط، أن ينعكس ذلك على مؤشرات الأسواق في معظم الأسواق المتقدمة، إلا أن البيانات تشير إلى تباين أداء أسواق الأسهم العالمية عام 2014، وذلك انعكاساً للتطورات الاقتصادية في دول تلك الأسواق، حيث أغلقت أسعار الأسهم للأسواق محل الدراسة على ارتفاع باستثناء سوقي لندن وباريس، جدول (1) وشكل (7).

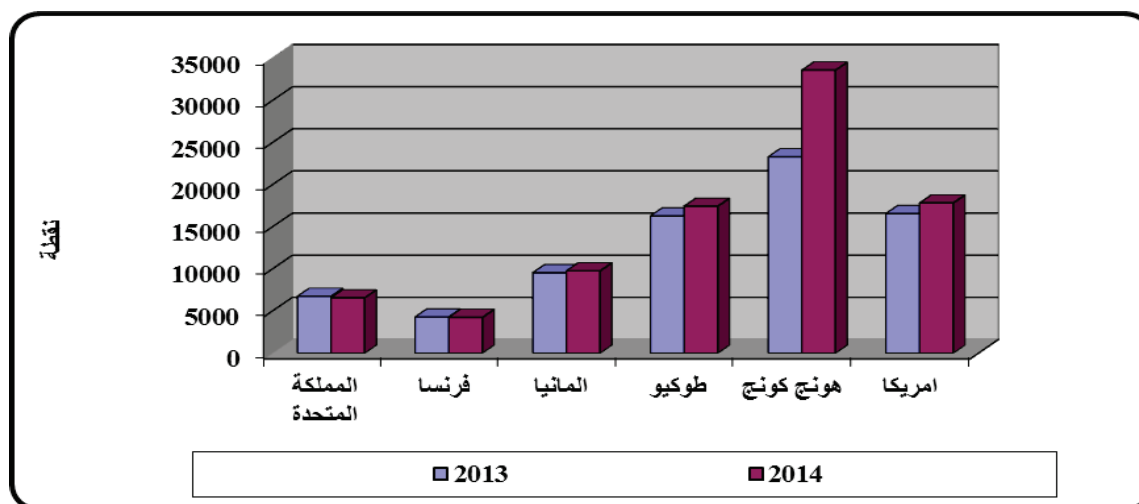
جدول رقم (1)

تطور مؤشرات أداء بعض البورصات العالمية خلال الفترة
(2010-2014)

السوق	المؤشر	2010	2011	2012	2013	2014
المملكة المتحدة	FTSE 100	6013	5572	5897	6749	6566
فرنسا	CAC 40	3900	3136	3641	4295	4245
ألمانيا	DAX	5608	5898	7612	9552	9770
طوكيو	Nikkei 225	10398	8398	10395	16291	17451
هونغ كونج	Hang Seng	23436	20390	22657	23306	33605
أمريكا	Dow Jones	11670	12880	13104	16577	17833

المصدر: البورصات العالمية الرئيسية.

الشكل (7): تطور مؤشرات أداء بعض البورصات العالمية الرئيسية
(2013-2014)



المصدر: البورصات العالمية الرئيسية.

يلاحظ من الجدول والشكل السابقين، انخفاض مؤشر سوق الأوراق المالية بالمملكة المتحدة؛ حيث انخفض مؤشر "فوتسي 100" ليصل إلى 6566 نقطة في نهاية عام 2014 مقارنة بـ 6749 نقطة في نهاية عام 2013 محققاً نسبة انخفاض بلغت 2.7 في المائة، وذلك رغم أن اقتصاد المملكة المتحدة قد حقق أعلى معدل نمو من بين الدول الأوروبية. وفي فرنسا انخفض مؤشر "كاك" من 4295 نقطة إغلاق 2013 إلى 4245 نقطة إغلاق 2014، وذلك في ظل تباطؤ النمو في فرنسا عام 2014، وكذا انخفاض التصنيف الائتماني لها. وفي ألمانيا ارتفع مؤشر داكس من 9552 نقطة إغلاق 2013 إلى نحو 9770 نقطة إغلاق عام 2014. أما بورصة طوكيو فقد ارتفع مؤشر "نيكاي" في اليابان من 16291 نقطة إغلاق 2013 إلى 17451 نقطة إغلاق 2014 محققاً نسبة ارتفاع بلغت 7.12 في المائة. وفي بورصة الولايات المتحدة، ارتفع مؤشر "داوجونز" من 16576 نقطة عام 2013 إلى 17833 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 7.58 في المائة. وقد جاء الارتفاع انعكاساً لمعدل النمو المرتفع الذي حققه الاقتصاد الأمريكي خاصة خلال الربع الثالث لعام 2014 حيث بلغ 5 في المائة وهو أعلى معدل نمو ربعي منذ عام 2003. كما شهدت بورصة هونغ كونج ارتفاعاً كبيراً

عام 2014 بلغ نحو 44.2 في المائة حيث ارتفع مؤشرها ليصل إلى نحو 33605 نقطه عام 2014 مقابل 23306 نقطه عام 2013.

التطورات في أسواق النفط العالمية

هبطت أسعار النفط بنهاية النصف الثاني من عام 2014 بنسبة 45 في المائة مقارنة بنهاية النصف الأول من العام رغم ارتفاع الطلب العالمي عليه، فقد بلغ الطلب العالمي على النفط أرقاماً قياسية، حيث وصل إلى 91.2 مليون ب/ي بنسبة ارتفاع بلغت 1 في المائة بالمقارنة مع عام 2013، إلا أن تزايد الإمدادات منه أدت إلى انخفاض أسعاره عن العام الماضي، حيث بلغ السعر الفوري لسلة خامات أوبك مستوى 59.5 دولار/برميل في ديسمبر 2014، بالمقارنة مع 107.9 دولار/برميل في يونيو 2014. وجاءت الزيادة في مستويات العرض العالمي من النفط نتيجة حدوث زيادة كبيرة في إنتاج النفط نظراً لتوسع الولايات المتحدة في إنتاج النفط الصخري وتعافي إنتاج النفط الليبي بأسرع مما كان متوقفاً، وعدم تأثر النفط العراقي رغم ما تمر به البلاد من أحداث نظراً لوجود جانب كبير من آبار النفط بعيدة عن مناطق عدم الاستقرار. من جهة أخرى ساهم قرار منظمة الأوبك بالإبقاء على مستويات إنتاجها رغم انخفاض مستويات الأسعار للحفاظ على حصتها السوقية في زيادة مستويات المعروض من النفط مقارنة بمستويات الطلب عليه.

على ضوء ما سبق، ورغم انخفاض أسعار النفط إلا أن الإنتاج العالمي منه قد شهد ارتفاعاً عام 2014، حيث بلغ الإنتاج العالمي من النفط الخام نحو 76.2 مليون برميل/يوم خلال عام 2014، بارتفاع قدره 1.3 مليون برميل/يوم، أي بنسبة ارتفاع 1.7 في المائة مقارنة مع العام السابق. وبلغ إنتاج دول أوبك 30.9 مليون برميل/يوم، أي بنسبة انخفاض قدرها 2.3 في المائة عن العام السابق.

تشير البيانات إلى أن إنتاج النفط فاق الطلب خلال هذا العام، مما أتاح تخزين كميات كبيرة منه لذا فقد ارتفع إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والاستراتيجية) لتبلغ 8054 مليون برميل في نهاية عام 2014، مرتفعة بنحو 429 مليون برميل، أي بنسبة 5.6 في المائة بالمقارنة مع المستويات المسجلة في نهاية العام السابق. ويعتبر ذلك نتيجة لزيادة إمدادات النفط العالمية بدرجة أكبر مما تحقق من زيادة في الطلب العالمي على النفط خلال العام.

وقد ارتفعت الاحتياطيّات المؤكدة من النفط على الصعيد العالمي لتبلغ نحو 1292.9 مليار برميل عام 2014، بارتفاع بلغ 0.9 في المائة بالمقارنة مع مستويات عام 2013 التي بلغت قرابة 1281.9 مليار برميل، كما ارتفع احتياطي الغاز الطبيعي عام 2014 بنسبة 0.4 في المائة ليبلغ نحو 197,3 تريليون متر مكعب في نهاية العام.

انعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية على اقتصادات الدول العربية⁽⁹⁾

تنسم الدول العربية بارتفاع درجة انفتاحها على الاقتصاد العالمي، مما يجعل للتطورات في النشاط الاقتصادي العالمي انعكاسات كبيرة وعميقة على الاقتصادات العربية، كما أن تأثير تلك التطورات يمتد ليشمل مختلف القطاعات الاقتصادية. وتزداد درجة التأثير عندما يرتبط التطور في الاقتصاد العالمي بمنتج يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي

⁽⁹⁾ تتناول فصول هذا التقرير انعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية على الاقتصادات العربية بشكل تفصيلي.

للدول العربية، وكذا في صادراتها وإيراداتها العامة مثلما هو الحال بالنسبة لقطاع النفط. على ضوء ما سبق فمن المتوقع أن يؤثر الانخفاض الكبير في الأسعار العالمية للنفط على أداء الاقتصادات العربية.

وغني عن الذكر أن الدول العربية تختلف من حيث اتجاه وحجم تأثيرها المتوقع بذلك الانخفاض، نظراً لاختلاف هيكلها الإنتاجية ومن ثم هيكلها التصديرية. لذا فعند دراسة انعكاس التطورات الاقتصادية الدولية عليها يمكن تقسيم الدول العربية إلى مجموعتين. تتمثل الأولى في الدول النفطية، وهي الدول التي يغلب على صادراتها النفط⁽¹⁰⁾ والثانية وهي البلدان المستوردة للنفط وهي الدول التي قد يكون لديها إنتاج من النفط، إلا أنه لا يكفي احتياجاتها منه، مما يجعلها تغطي باقي احتياجاتها عن طريق الاستيراد⁽¹¹⁾. وسوف نتناول انعكاس التطورات الاقتصادية على اقتصادات الدول العربية وفقاً للمجموعتين المشار إليهما، على النحو التالي:-

النمو الاقتصادي

بالنسبة للدول النفطية، فمن الطبيعي أن يتأثر معدل النمو الاقتصادي لديها سلباً بالتطورات في أسواق النفط العالمية، وذلك نظراً لارتفاع الأهمية النسبية للصناعات الاستخراجية بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي لها حيث تساهم بنحو 23 في المائة في اليمن، فيما ترتفع نسبة المساهمة في باقي دول المجموعة لتصل إلى نحو 53 في المائة، و63 في المائة و75 في المائة في كل من العراق والكويت وليبيا على التوالي. ولا يقتصر الأثر على قيمة صادراتها والإيرادات الحكومية من النفط فحسب، وإنما قد يؤثر انخفاض الأسعار العالمية للنفط على مستويات الاستثمار في تلك الدول، إلا أن احتفاظ بعض دول المجموعة، خاصة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بأصول مالية كبيرة تمكنها من تجنب تخفيضات حادة في الإنفاق مما سوف يساعدها على التخفيف من أثر هذا الانخفاض على الاستثمارات الخاصة والنمو. في المقابل سوف تزيد الأوضاع الداخلية غير المواتية التي تشهدها كل من العراق وليبيا واليمن من حدة الأثر السلبي لانخفاض أسعار النفط على معدل النمو في تلك الدول؛ ليس لأنها سوف تتسبب في اضطرابات النشاط الاقتصادي فحسب، بل لأنها تتسبب أيضاً في تقليص فرص إجراء الإصلاحات المطلوبة لاقتصاداتها تؤثر على مناخ الأعمال.

أما الدول المستوردة للنفط فقد تحقق بعض المكاسب من انخفاض أسعار النفط، من خلال انخفاض فواتير وارداتها النفطية وتراجع تكلفة دعم أسعار الطاقة. كما أن انخفاض تكاليف الإنتاج وارتفاع الدخل المتاح من شأنه نمو الطلب الكلي والذي سينعكس بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي لدول المجموعة. يشار في هذا الصدد كذلك إلى أن انخفاض أسعار المواد الغذائية، سوف ينعكس إيجابياً على التوازنات الداخلية والخارجية لتلك الدول والتي تعتبر دولاً مستوردة صافية للغذاء وهو ما يدعم الأداء الاقتصادي في تلك الدول. لكن قد يصطدم هذا التحسن بثلاث عوامل قد تحد من الانعكاس الإيجابي على بعض دول المجموعة. يتمثل الأول في التباطؤ الاقتصادي في منطقة اليورو التي تعد الشريك التجاري الأول لعدد من تلك الدول مثل تونس والمغرب ومصر ومن ثم التأثير السلبي المتوقع على صادرات تلك

(10) تتألف من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إضافة إلى كل من الجزائر والعراق وليبيا واليمن.

(11) البلدان العربية المستوردة للنفط هي: جيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب والصومال والسودان وسوريا وتونس وفلسطين والقمر.

الدول. فيما يتمثل الثاني في ظروف عدم الاستقرار الأمني في سوريا والعراق وانعكاساتها على كل من لبنان والأردن، والأوضاع الداخلية التي لا تزال غير مواتية في كل من مصر وتونس. ويتمثل العامل الثالث في التأثير المتوقع لتباطؤ النمو في الدول النفطية، خاصة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأثره على دول المشرق العربي، من خلال إمكانية تأثر تحويلات العاملين في الخارج، وتراجع تدفقات الاستثمار إلى تلك الدول. لذا فالانعكاس النهائي على النمو في دول المجموعة يتوقف على مدى تأثير العوامل المشار إليها على اقتصاد كل دولة من دول المجموعة.

في ضوء ذلك سجلت الدول العربية كمجموعة، باستبعاد ليبيا وسورية بسبب الظروف الاستثنائية التي تشهدها هاتان الدولتان تراجعاً في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، من 3.6 في المائة عام 2013 إلى حوالي 2.5 في المائة عام 2014.

المالية العامة

بالنسبة للدول العربية النفطية، تفوق نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات العامة نسبة 90 في المائة في كل من العراق والكويت وليبيا وتراوح بين 86-88 في المائة في كل من السعودية وعمان والبحرين وبين 45-67 في المائة في كل من قطر واليمن والجزائر والإمارات. لذا يمارس انخفاض أسعار النفط تأثيراً سلبياً على إيرادات الموازنة بتلك الدول. كما أن الدول النفطية باستثناء الكويت قد وضعت تقديرات إيراداتها بالموازنة لعام 2014 على أساس أسعار النفط تتجاوز المائة دولار للبرميل مما يزيد من أثر انخفاض الأسعار على إيراداتها العامة. ومن ثم فكان لزاماً على تلك الدول خفض النفقات العامة من أجل مواجهة انخفاض الإيرادات خلال عام 2014. يستثنى من ذلك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث استخدمت جزءاً من الأصول المالية وقدرتها الكبيرة على الاقتراض نظراً لانخفاض الدين العام بها لتعويض انخفاض الإيرادات العامة، تجنباً لتخفيض كبير في الإنفاق العام. انعكست هذه التطورات في شكل انخفاض فائض الموازنات العامة لها، أما الدول العربية النفطية بخلاف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فلا تملك نفس الحيز المالي لذا فقد قامت بخفض الإنفاق العام وخاصة الرأسمالي منه للحد من عجز الموازنة العامة لعام 2014. كما بدأت اليمن، في بداية عام 2014، باتخاذ خطوات لزيادة الإيرادات غير النفطية من أجل تعويض انخفاض الإيرادات النفطية، وكذا مواصلة إصلاح دعم الطاقة من أجل ضغط الإنفاق العام.

أما الدول العربية المستوردة للنفط، فقد حققت بعض المكاسب على مستوى المالية العامة، فانخفاض أسعار النفط حقق أثراً مزدوجاً على النفقات العامة، تمثل الأول في انخفاض نفقات الواردات النفطية، والثاني في انخفاض فواتير دعم الطاقة وخاصة أن معظم الدول العربية المستوردة للنفط تبني نظاماً لدعم الطاقة.

كمحصلة لتطورات الإيرادات والنفقات العامة، نما فائض الموازنة العامة المُجمَّعة للدول العربية بنسبة 3.1 في المائة ليصل إلى حوالي 67 مليار دولار في عام 2014 مقارنة بحوالي 65 مليار دولار في عام 2013. وعلى ضوء النمو المحدود في فائض الموازنة المُجمَّعة، ظلت نسبة الفائض الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي عند 2.4 في المائة وهي تقريباً نفس النسبة المسجلة لعام 2013.

التضخم

بالنسبة للدول العربية النفطية فقد شهد معدلات التضخم لديها انخفاضا نظرا للتأثير الإيجابي لانخفاض الأسعار العالمية للنفط والغذاء وارتفاع قيمة عملات بعض دول المجموعة المرتبطة بالدولار. أما ليبيا و العراق فقد شهدت الدولتان ارتفاعاً في معدلات التضخم نظراً للأوضاع الداخلية غير المواتية والتي أثرت على انتظام مستويات عرض السلع الأساسية.

أما الدول العربية المستوردة للنفط فقد استفاد عدد منها من تراجع الأسعار العالمية للنفط والغذاء، فيما لم يستفد بعضها الآخر من انخفاض أسعار النفط نظرا لعدم انعكاس الأسعار العالمية للنفط على أسعار الطاقة داخل تلك الدول والتي يتم تحديد أسعارها إدارياً، بل إن بعض دول المجموعة مثل مصر أجرت تخفيضاً جزئياً لدعم الطاقة، ومن ثم فالأثر النهائي هو ارتفاع أسعار الطاقة في السوق المحلية لتلك الدول وهو ما ساهم في توليد بعض الضغوط التضخمية. من ناحية أخرى فإن انخفاض أسعار صرف بعض دول المجموعة خاصة تلك التي تمر بتحويلات سياسية، وتمويل عجز الموازنة بزيادة عرض النقود في بعضها لا يزال يولد ضغوطاً تضخمية. كمحصلة فقد شهد معدل التضخم غير المرجح المقاس بالتغيرات في الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين للدول العربية كمجموعة باستثناء سورية، انخفاضاً من حوالي 5.2 في المائة عام 2013 إلى حوالي 5 في المائة عام 2014.

البطالة

تضافرت التطورات التي شهدتها المنطقة العربية والعوامل الخارجية في ارتفاع معدل البطالة. بالنسبة للدول النفطية فمن المؤكد أن انخفاض معدل النمو وانخفاض الإنفاق الاستثماري في موازنتها العامة، ناهيك عن انخفاض ناتج القطاع النفطي قد يكون له أثراً سلبياً على التشغيل بتلك الدول، أما الدول المستوردة للنفط فبالرغم من الانعكاس الإيجابي لانخفاض أسعار النفط على موازنتها، إلا أنها ستأثر سلباً بانخفاض تحويلات العاملين والاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، هذا بالإضافة إلى أن تأثير التطورات الداخلية اعتباراً من نهاية 2010 على معدلات التشغيل بتلك الدول، حيث أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة. كما أن عودة العمالة العربية من ليبيا في ظل عدم الاستقرار الذي تشهده، قد انعكس على باقي دول المجموعة خاصة مصر وتونس، كذلك انعكس تباطؤ النمو بمنطقة اليورو سلباً على التشغيل في دول المغرب العربي نظراً للارتباط الكبير بين الجانبين.

التجارة الخارجية

مارست التطورات الاقتصادية الدولية أثراً سلبياً على صادرات الدول العربية عام 2014، حيث اجتمعت عدة عوامل تدفع جميعها صادرات الدول العربية إلى الانخفاض. يتمثل أولها في انخفاض الأسعار العالمية للنفط والمعادن والسلع الأساسية. ففي الوقت الذي تبلغ فيه حصة الوقود المعدني والمعادن حوالي 70 في المائة من صادرات الدول العربية انخفضت أسعاره بنحو 45 في المائة خلال النصف الثاني من عام 2014. لذا فمن الطبيعي في ظل انخفاض أسعار

النفط، وأسعار المعادن أن تنخفض صادرات الدول العربية منهما خلال هذا العام. وثاني تلك العوامل هو تباطؤ النمو في منطقة اليورو والتي انعكست سلباً على صادرات الدول العربية باعتبار أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول لعدد من الدول العربية خاصة دول المغرب العربي. وفي نفس الاتجاه تقريباً، فإن صادرات الدول العربية من السلع الزراعية ورغم محدودية مساهمتها والتي تمثل نحو 5 في المائة من إجمالي الصادرات، قد شهدت تراجعاً في ظل انخفاض الأسعار العالمية للسلع الغذائية.

ومن ثم فإن الارتفاع في صادرات الدول العربية غير المنتجة للنفط، لم يعوض الانخفاض في صادرات الدول العربية النفطية. لذا فقد تمثل الأثر النهائي في انخفاض صادرات الدول العربية السلعية، حيث بلغت نحو 1,230 مليار دولار عام 2014 مقارنة 1,316 مليار دولار عام 2013 بنسبة انخفاض حوالي 6.6 في المائة، كما أدت تلك التطورات إلى إحداث تغيير في الهيكل السلعي للصادرات العربية. ففي الوقت الذي انخفضت فيه الأهمية النسبية للوقود المعدني والمعادن، وكذا الأهمية النسبية للصادرات الزراعية؛ وذلك للأسباب السابق ذكرها، ارتفعت الأهمية النسبية للصادرات الصناعية.

أما فيما يتعلق بواردات الدول العربية، فمن الطبيعي أن تنخفض واردات الدول العربية المستوردة للنفط نتيجة انخفاض الأسعار العالمية للنفط والغذاء، وسوف يتناسب الانخفاض مع ما تمثله هذه السلع من أهمية نسبية من مجمل وارداتها، وخاصة أن الدول العربية تستورد سلعاً غذائية بأكثر من 35 مليار دولار سنوياً. لذا فقد سجلت الواردات العربية زيادة محدودة عام 2014 لتبلغ 889.3 مليار دولار مقارنة مع نحو 860.6 مليار دولار عام 2013، أي بزيادة بلغت نسبتها 3.3 في المائة، وهي أقل معدل نمو للواردات اعتباراً من عام 2010. أما عن فائض الميزان التجاري فنظراً لتراجع الصادرات، ونمو الواردات بمعدل منخفض، انخفض الفائض ليلعب نحو 340.3 مليار دولار عام 2014 مقابل 455.7 مليار دولار عام 2013 بمعدل انخفاض بلغ نحو 25.3 في المائة.

أسواق الأسهم

شهدت أسواق الأسهم في عدد من البلدان العربية النفطية منها الكويت والسعودية والإمارات هبوطاً حاداً في أواخر عام 2014؛ نتيجة تزايد المخاوف من مدى تأثير اقتصاداتها بانخفاض أسعار النفط، وخاصة احتمال قيام الحكومات بخفض نفقاتها استجابة لانخفاض أسعار النفط، وخاصة أنها كانت من أهم محركات زيادة إيرادات الشركات. هذا الانخفاض لا تظهره البيانات السنوية ولكن يتضح بشكل أكبر من البيانات ربع السنوية، فبعد أن شهدت مؤشرات بورصات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ارتفاعاً خلال الربع الثاني والثالث انخفضت بحده نهاية الربع الرابع، وذلك بالتزامن مع انخفاض أسعار النفط، وقد بلغ الانخفاض أقصاه في سوق دبي حيث بلغت نسبة التراجع 25.2 في المائة، ثم السوق السعودي بانخفاض بلغ 23.2 في المائة وكانت بورصة البحرين أقل البورصات الخليجية انخفاضاً بين الربعين الثالث والرابع من عام 2014 حيث بلغت نسبة الانخفاض 3.4 في المائة، وبالرغم من هذا الانخفاض إلا أن هذه المؤشرات تقترب كثيراً من مستوياتها المسجلة في نهاية 2013.